

الجماهير العربية : الواقع والإشكاليات رؤية نقدية

ماجد كيالي

"لسنا إزاء أخطاء فحسب ، بل إزاء تأخر ، إزاء سياسات لاعقلانية . إزاء تأخر البنية السياسية العربية ، البعض سيعتبر كلامنا تشكيكاً بـ " الانسان العربي " . إن " الانسان العربي " ليس شيئاً متعالياً خارج وفوق التاريخ . سيتقدم عندما يتعلم ماهو التقدم ، وعندما يضع نفسه في سياق تقدم . سيبقى متأخراً إذا لم يعرف كيف تقدم المتقدمون ، إذا لم يكتشف أين وكيف يكسر حاجز التأخر ويكسره فعلاً . النمط الميتافيزيقي من الايمان بـ " الانسان العربي " عجز عن إعطاء أساس واع ودائم للالتزام بالشعب . ولعب ، بما ينطوي من قنليات اسطورية مجافية للعلم ، دوراً كبيراً في حجز العقل العربي عن اللحاق بالعصر . لقد اثبت فقط كم هو عميق التأخر الذي يسحق الشعب العربي " (١) .

" في ظل الانظمة السلطوية والأوضاع العامة المذلة ، يعيش الانسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث . مستباحاً .. ولأن امكانيات المشاركة في التغيير نادرة وضيقة ، لايجد من مخرج سوى الخضوع أو الامتثال القسري والهرب . هذه مأساة العربي في القرن العشرين ، ولهذا قد يكون بين آخر من يتمكنون من دخول بوابة القرن الواحد والعشرين . إن واقع المجتمع العربي يحيل الشعب إلى كائنات عاجزة لا تقوى على مواجهة تحديات العصر . إن الشعب عاجز في علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية ، فتسيطر على حياته ولا يسيطر هو عليها ، يعمل في خدمتها ولا تعمل في خدمته ، ويجد نفسه مضطراً للتكيف مع واقعه بدلاً من العمل على تغييره " (٢) .

شكل مصطلح " الجمهور "، أو " الجماهير " ، نوعاً من أسطورة متخيلة، تم اصطناعها تاريخياً بوسائل الدعاية، والسيطرة الأيديولوجية ، الدولتية والحزبية ، في المنطقة العربية . فزعماء، أو قادة، الدول والأحزاب، طالما تحدثوا عن الجماهير، وعينوا أنفسهم ناطقين باسمها، وحراساً على مصالحها، وأوصياء على مستقبلها.

وقد أسهم في ذلك عوامل متعددة، أهمها:

- ١- هيمنة النزعة العاطفية والإرادوية في التفكير السياسي العربي.
- ٣- تعثر بناء الدولة الحديثة، لصالح الدولة السلطوية، ما أضر ولادة مجتمع مدني بمعنى الكلمة.
- ٣- ضعف قيام أطر وعلاقات سياسية حديثة، تتأسس على المواطنة والمصالح المشتركة، والحريات الفردية، وفصل السلطات، وسيادة القانون، والتعددية الحزبية، والمشاركة والانتخاب و التداول.
- ٤- استغراق السياسة العربية، في القرن العشرين، بمواجهة الاستعمار والمشروع الصهيوني والسياسات الإمبريالية في المنطقة.

هكذا، فإذا بحثنا عن معنى للجمهور، فلا يمكن أن نتخيل الأمر إلا على شكل نزول أعداد كبيرة من الناس إلى الشارع ، في لحظات ساخنة، استثنائية، وأنية، دون أن يرتبط أو ينبثق عن ذلك صلة بتقرير أي نوع من السياسات بمختلف المجالات. أما خطاب الجمهور، فهو يستهدف شحن الروح العاطفية واثارة النزعات الغرائزية البسيطة لمجاميع بشرية عشوائية ، متضاربة الانتماءات والاتجاهات، لاستنفار عصبيتها وتوظيف هيجانها، في لحظة ما، عوض مخاطبة عقلها، ومصالحها الدائمة، وبدلاً من الارتقاء بشكل الاجتماع لديها، وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، في أطر تتسم بالشرعية والديمومة والفاعلية.

وبالمعنى التاريخي، فإن مصطلح " الجمهور " (الحديث) يفترن بمصطلح " الرعية " (الماضوي) الذي يشير إلى كم من الكائنات قائمة خارج مفهوم الأنا الحر (٣)، أي التي لا تعي ذاتها الإنسانية والاجتماعية. وكانت كلمة " الجماهير " في بعض الأحيان، مرادفة للحشود والغوغاء والرعاع (٤)، حتى إن العديد من مفكري عصر النهضة تعاملوا بتحفظ مع مفهوم الجماهير أو العوام ، وضمنهم محمد عبده والكواكبي.

ومما يدعو إلى الانتباه، أيضاً ، أن هذه "الأسطورة" ظلت، ولا سيما منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، أثيرة على الخطاب السياسي العربي ، " التثويري " ، والتحريري ، على الرغم من عدم تجاوبها تاريخياً مع حاجات هذا الخطاب، وضعف تمثلها لأغراضه ، لأسباب موضوعية تنبع من القيود التي تكبلها، بواقع طبيعة النظم السياسية القائمة، وعلاقات السلطة والهيمنة السائدة، على المستويين السياسي والاجتماعي، ولأسباب ذاتية تتعلق بمستوى الوعي لدى هذه الجماهير، وإشكاليات الهوية، ومستوى تطور الحياة السياسية والحزبية، ومدى التمكن من حرية الرأي والتعبير في المنطقة العربية، ومدى الاندماج الاجتماعي.

وقد بينت التجارب المعاشة من حرب ١٩٦٧ إلى غزو لبنان وحصار بيروت (١٩٨٢)، مروراً بالانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٣)، واجتياح مناطق السلطة، وحصار عرفات (٢٠٠١- ٢٠٠٤) ، وصولاً إلى حصار العراق واحتلاله (١٩٩١-٢٠٠٣)، والحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦) ، واستهداف غزة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، عقم المراهنة على الجمهور، وكشفت محدودية حركة الشارع العربي، وعدم قدرته على توليد الأجوبة عن التحديات الكبيرة والكثيرة التي يواجهها الواقع العربي .

في الواقع، فإن الشارع ، أو الجمهور الذي يجري استدعاؤه واستنفاره واستحضاره، وبين وقت وآخر، لم يأخذ أحد على عاتقه (لا من الأنظمة، ولا من الأحزاب الثورية السائدة) تفعيل دوره ، أو تربية وتنمية قدرته على المشاركة في السياسة ، في وضع شمولي يخضع فيه عامة الناس لسلطة الوصاية، سواء وصاية الأنظمة أو الأحزاب السائدة ، بأيديولوجياتها وعصبياتها وتحيزاتها.

الآن، إذا كانت التجارب المعاشة التي أشرنا إليها، كشفت تدني مستوى قدرة الجمهور على الفعل، وبينت أن ثمة قيوداً تحدّ من حركته، وأن ثمة وصاية عليه، ومصادرة لدوره في المشاركة من السلطات والأحزاب، ولا سيما التي تتمتع بمراكز سلطوية (عسكرية ومالية)، فإن استدعاء الشارع ، أو الجمهور العربي (والإسلامي أيضاً) لمواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان أو على الشعب الفلسطيني ، أو لتقديم الدعم لشعب العراق ضد الاحتلال، ليس لها أي مغزى فعلي في التفاعلات السياسية الجارية، في ظل المعطيات السائدة.

ومع كل الأسف ، فإن التجربة المعاشة، تبين أن الجماهير التي لا تستطيع التحرك نحو التغيير لأسبابها الذاتية، المتعلقة بمصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا تملك وسائل تغيير واقعها البائس، والتي لم تتعلم أصلاً وعي ذاتها، ولم تترب على الدفاع عن مصالحها وحاجاتها وحقوقها، لن تستطيع ذلك في أي موضوع آخر حتى لو كان في مستوى القضية الفلسطينية، أو قضية احتلال العراق.

ويمكن الاستنتاج، تالياً لذلك ، أن استدعاء الشارع أو الجمهور في اللحظات السياسية الساخنة هو بمثابة نوع من الديماغوجيا، وبمثابة هروب إلى الأمام ، أو مجرد هبة عاطفية على عادة معظم الخطابات السياسية العربية في اللحظات الحرجة، وذلك بسبب عدم الموازنة بين الإمكانيات والشعارات، وللتورية على الإخفاق في السياسات والنظريات والرؤى السائدة ، وإحالة هذا الإخفاق (في حال الأحزاب) على الأنظمة والجماهير (المغلوبة على أمرها)، في أن معاً .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو : إذا كانت استراتيجيات البعض في المقاومة أو الممانعة تفترض تحرك الجماهير العربية والإسلامية (التي لم تتحرك قبلاً)، فمعنى ذلك أنه ثمة مشكلة بوعي الواقع، وفي الاستراتيجية، وفي التورط في مواجهات غير محسوبة.

على أية حال، فقد بات الشارع العربي، في هذه الأيام، في الأغلب، حكراً على الحركة التي تسيّرهما النظم السياسية، لدى سعيها لللبوس سياسات شعبية، وتوظيفها لحسابها، داخلياً أو خارجياً . كما بات في البلدان التي تعيش نوعاً من الخلخلة في الهيمنة الدولية (كمثال الحالة الفلسطينية والعراقية واللبنانية)، حكراً على الأحزاب المهيمنة، ولا سيما تلك التي لها طابع مسلح (ميليشياوي)، وتستند إلى شبكة من المنظمات الشعبية، المسنودة بنوع من الإعالة المادية (مثلاً حالة فتح وحماس في فلسطين، إلى حزب الله في لبنان، وصولاً إلى حزب الدعوة والمجلس الأعلى والتيار الصدري والأحزاب الكردية في العراق).

في هذا الإطار، ثمة بعض الأسئلة، ينبغي أن تطرحها القوى التي تستمرئ الحديث عن الجماهير، على نفسها من دون أن تكبّد نفسها عناء البحث في حال الفرد والمجتمع في الوطن العربي . فإذا كانت الجماهير العربية، في معظم الأحوال والأوقات، لم تخرج إلى الشارع أصلاً من أجل حاجاتها، أي من أجل حريتها وكرامتها ولقمة عيشها، أو من أجل قضاياها الحياتية ، فكيف يمكن المراهنة على خروجها لمواجهة العدوان الإسرائيلي، أو صد العدوان على العراق، مثلاً ؟ ثم إذا خرجت هذه الجماهير إلى الشارع، فهل يتجاوز ذلك مجرد التنفيس عن غضبها المكثوم، لساعات أو أيام في أحسن الأحوال؟ أيضاً ، متى استطاعت هذه الجماهير، عبر العقود الماضية ، وعلى رغم ما مرّ من تجارب وتحديات ومخاطر، أن تفرض رأيها، أو أن تغيّر معادلات القوة والسياسة في المنطقة ؟ أخيراً ، ما هي الدراسات والعبير التي

استخلصتها هذه القوى من أجل تطوير وتفعيل مشاركة الجماهير في السياسة في ضوء تجربة العقود الماضية، عدا المزيد من الخطابات الحماسية؟

أولاً : إشكاليات السلطة والمجتمع في الوطن العربي

اللافت أن هذه "الأسطورة" (أي الجماهير) حظيت بمكانة كبيرة في الخطاب "الثوري" العربي على اختلاف تياراته، الوطنية والقومية والماركسية والدينية، دون أن يكلف نفسه عناء تفحص تعيّناتها وتمثّلاتها في الواقع الملموس، ودراسة مدى تأثيراتها الحقيقية أو الملموسة في التفاعلات السياسية، وحتى من دون أي مراجعة نقدية تتعلق بتنظيمها وتطويرها وتفعيلها، كي تتحول من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل.

وفي الحقيقة، فثمة العديد من الإشكاليات تحيط بمفهوم الجمهور، وضمن ذلك قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع والفرد:

أ- الإشكالية المتعلقة بطبيعة تشكل الدولة في البلدان العربية

لقد نشأت الدولة العربية ، على الأغلب، إما على كاهل المؤسسة العسكرية/ الأمنية (الجيش)، وإما على خلفيات قبلية. وقد دفع ذلك معظم المفكرين والباحثين إلى التشكيك بشرعية الدولة العربية، والحديث عن إعاقته التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وضمن ذلك إعاقته قيام مجتمع مدني.

لكن كثيراً من هؤلاء أحال ذلك إلى الطابع القبلي، والرعي، والقطري، لهذه الدولة، وقلة منهم تحدثوا عن طابعها كدولة تسلطية ، باعتبار أن هذا الطابع هو المقرر، أو هو المسألة المركزية التي تحكم مجمل وضع الدولة، أي طابعها ووظائفها وعلاقتها بالمجتمع (٥) .

فالطابع التسلطي للدولة، أو تآكل بنيتها (باعتبارها دولة مؤسسات وقانون) لصالح تغول بنية السلطة، أو تحولها إلى مجرد سلطة، هو الذي يفسر، أكثر من غيره، غربة هذه الدولة عن المجتمع، واغترابه عنها، وتشوّه الحياة السياسية في الوطن العربي، وتهميش أو تغييب المجتمع، وإعاقة تطوره، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، فقد أدت هذه الأحوال إلى هيمنة الجهة الحاكمة على مصادر الثروة، وتحكمت بمجمل التطورات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أي أنها فرضت سطوتها على البلاد والعباد، في أن معاً .

ووجهة النظر هذه ناشئة من أن الدولة الحديثة ليست مضافاً في تاريخ المجتمع، بل هي ماهيته التي من دونها لا يكون كذلك، أي مجتمعاً . فقد كانت الدولة ثورة في تاريخ المجتمع بمقدار ما كانت تأسيساً جديداً لمعنى المجتمع ولوجوده التاريخي ككيان اجتماعية جديدة مسيطرة على ذاتها ومقررة لمصيرها (٦).

وفي الممارسة العملية، فقد وظفت قدرات الدولة/ السلطة للسيطرة على المجتمع والفرد في الوطن العربي، عبر آليات وعلاقات ومؤسسات، ضمنها الهيمنة على نطاق التعليم والإعلام ، والمنظمات الشعبية، والتحكم في طريقة توزيع موارد البلاد، هذا إضافة إلى الجيش والأجهزة الأمنية.

وقد أدت هذه المسارات إلى "خلق الإنسان ذي البعد الواحد المستهلك لشعارات الحزب الواحد الذي أصبح ديناً جديداً للدولة ، والساكت عن كل فساد الدولة العربية" (٧). كما " تحولت الجيوش إلى أداة لسحق الإنسان العربي وسيادة نظام الطاعة المطلق " (٨). وبذلك فقد " أعاقت الدولة التسلطية التكون المواطني

والقومي ، بإحلالها مقولة "الجماهير" بدل "المواطنين" ، وافراغها المواطنة من مضمونها التعاقدية، مكرّسة العلاقات الرعوية على حساب العلاقات المدنية والمواطنة " (٩).

يتضح من ذلك أن البحث في أزمة المجتمع المدني " هو بحث في ممارسات الدولة التعسفية للسلطة، حيث سلبت الدولة في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية، واحتكرتها لنفسها، وجردت الشعب من حقوقه الإنسانية، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق التعبير عن آرائه المستقلة" (١٠).

هكذا تعمدت الدولة التسلطية إنتاج آليات وعلاقات الإذعان والخنوع في المجتمعات العربية من خلال تعميم الأجهزة الأمنية، وتغييب القانون، والتطاول على حريات الأفراد من دون وجه حق. وإذا كانت كل دولة تنزع نحو الإكراه، واحتكار ممارسة العنف، فثمة أيضاً فرق كبير بين سلطة حاكمية (شرعية) تملك الحق في الإكراه، وتحول طاعة المحكومين إلى واجب (قانوني وأخلاقي)، وبين سلطة حاكمية (غير شرعية) لا تملك مثل هذا الحق وتكون إطاعتها بدافع الخوف فقط (١١). ومسألة مصادر شرعية الدولة، هي على غاية الأهمية، في علاقة الدولة بالمجتمع، وبشكل قيامها بوظائفها، والغاية أو المصلحة من هذه الوظائف.

٢- الإشكالية المتعلقة بطبيعة البنية الاجتماعية في البلدان العربية

الثابت أن المجتمعات العربية لم تبلغ حدّ تجاوز البنى السابقة ، العشائرية والعائلية والطائفية والمذهبية والإثنية، إلى علاقات مواطنة، تتأسس على الاندماج الوطني، في دولة تنبني على المساواة والمواطنة، إزاء المؤسسات الدولية والقانون، على رغم كل ما مرّ بها من تطورات وتحولات في مختلف المجالات.

لذلك لا يبدو أن ثمة تعسفاً في وصف المجتمع العربي بأنه مجتمع تقليدي، ويرتكز على العلاقات الأبوية أو البطركية، وينزع إلى الاستبدادية. فيعاني به الإنسان سلطوية الأنظمة السائدة وأزمة المجتمع المدني (١٣). ويحيل هشام شرابي الكثير من الأمراض والانهزامات العربية إلى التركيب الاجتماعي البطركي وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب، بل في مختلف مؤسسات التربية والعمل والدولة (١٣).

ولعل المعضلة الأساسية للمجتمعات العربية، ليس أنها لم تحقق ذاتها في دولة قومية، فحسب، بل إنها لم تصل إلى حد الاندماج، أو الانصهار الاجتماعي، على مستوى الدولة القطرية الواحدة، بحيث تنتقل العلاقات من إطار العصبية العمودية/ أو الرأسية التي تتأسس على علاقات القرابة، والهوية (حيث الانتماء الإثني أو الطائفي أو المذهبي)، إلى العلاقات الأفقية الحديثة التي تتأسس على علاقات الإنتاج، والوضع الطبقي، والثقافي . وهذا ما يفسر أن " المواطن العربي يعبر عن نفسه، ليس بانتمائه إلى هذا البلد أو ذاك بمقدار انتسابه إلى طائفة أو قبيلة أو عشيرة" (١٤). وظل الولاء " في المجتمع العربي الحاضر للطوائف والجماعات على حساب المجتمع والدين والأمة" (١٥).

وبديهي أن هكذا أوضاع تعيق عملية الاندماج المجتمعي في هذه البلدان، وتعوق الانتقال إلى مسار الحدائة (مسار المواطنة والدولة والعقل)، وتساهم في إبقاء المجتمعات في حال من التفكك والاستنفار. والملاحظ أن السلطات السائدة تبدو مرتاحة لهذا الوضع القلق، وأنها استمرت العيش على هذه التناقضات، ونصبت نفسها حكماً لكل هذه الأحوال، وجعلت من وجودها الحل الأفضل لضمان الأمن والاستقرار، بدلاً من وضع أسس الاندماج المجتمعي، بالمواطنة والدولة !

اللافت أن القوى التي تتصدى لعملية التغيير، وتعتبر نفسها معبرة عن الجماهير، وتنطلق من مصالحها، لم تول هذه المسائل أهمية مناسبة في رؤاها الاستراتيجية، وفي جداول أعمالها اليومية، فقد تعاملت مع

مصطلح "الجماهير" باعتبارها حقيقة مطلقة، أو واقعاً منجزاً . ويبدو أن التحولات الحاصلة في المنطقة العربية، ولا سيما تلك الناجمة عن تداعيات احتلال العراق (٢٠٠٣)، كشفت كثيراً من عورات الواقع العربي، وكشفت خصوصاً عن العصبية الكامنة في المجتمعات العربية.

ويقدم عبد الإله بلقزيز رؤية نقدية لهذا القصور، إذ يقول في مقالة له : " لفترة مديدة ، أخذتنا قشور الحداثة السياسية القائمة إلى صرف الانتباه عما يعتمل في جوف مجتمعاتنا ودولها من ظواهر تقليدية وعصبوية ومن علاقات متأخرة. وفجأة ، اكتشفنا سطحية تلك الحداثة وزيفها وفراغها. لم نكتشفه فكراً وتأملاً وتحليلاً ، وإنما ونحن نعاين كيف يتمخض جبل الطبقات عن فأر العصبية من كل نوع وجنس (الطوائف والمذاهب والقبائل والعشائر والبطون والأفخاذ)، وكيف تنتصر الفتنة على الصراع الطبقي! " (١٦).

وثمة وجهة نظر نقدية أخرى تحيل ما حصل إلى طبيعة الفكر القومي ، فبحسب عزمي بشارة : " تحمل الفكرة والحركات القومية عناصر رجعية كامنة في الفكرة القومية كمجتمع من الأفراد لا يمكن تخيله إلا كجماعة متخيلة عضوية، ويتم تخيله كأنه قبيلة أو عشيرة تطلب ولاء وانسجاماً كاملاً من الفرد كعضو في جسم حي " (١٧) ، في حين أن الواقع هو عكس ذلك ، حيث مع تنامي العصبية القديمة، تتنامى معها عملية الانطواء والاستتكاف والتذرر في المجتمعات العربية.

٣- الإشكالية المتعلقة بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

ثمة أهمية كبيرة لكل ذلك بالنسبة إلى عملية نضج المجتمع المدني ، بمعنى أن التخفف في هذه الميادين يحول دون قدرة الغالبية على الوصول إلى وعي سياسي واجتماعي لائق، ويضعف من إمكانية معرفتها حقوقها ومصالحها، وبالتالي ممارستها حرياتهما، بعيداً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. الفرضية هنا هي أن الإنسان الأكثر تعليماً ، والذي يحظى بمستوى مناسب من العيش بحرية وكرامة وطمأنينة هو أكثر قدرة على معرفة مصالحه، وأكثر تمكناً في السعي للدفاع عن حرياته وحقوقه وكرامته.

معلوم أن الإنسان العربي، على الأغلب، يعيش في غربة عن مجتمعه، وعن دولته، وهو بالكاد يدرك حقوقه ومعنى مواطنته، فيما هو غارق في هموم تحصيل لقمة العيش، وتوفير مستلزمات المأكل والملبس والسكن، فضلاً عن تكاليف التعليم والطبابة وغيرها . وبديهي أن الفقر المتضافر مع الجهل يمكن أن يؤدي إلى القنوط والإذعان واللامبالاة ، كما يمكن أن يؤدي في أحوال أخرى إلى التطرف والتهور، وبالتالي إلى العنف والفوضى.

وإذا تتبعنا إحصائيات الأمية والإنفاق على التعليم والتعليم العالي في البلدان العربية، فنسجد أن نسبة الأمية تصل إلى ثلث السكان، والنسبة أكبر بين النساء. أما الإنفاق على التعليم بكل مراحلها ، فهو متدن قياساً بالمعايير العالمية، ويقاوم ذلك تدني مستوى التعليم ومستوى الإنفاق على البحث العلمي . وبديهي أن كل ذلك يؤدي إلى ضعف المطالعة والثقافة (اقتناء الكتب والصحف) وتدني مستوى الاهتمام بالشأن العام.

وبالنسبة إلى مستوى المعيشة، فنسبة الناس الذين يعيشون تحت مستوى الفقر هي بين ٢٥ - ٣٠ بالمئة من السكان، ونسبة البطالة عالية (٢٠ بالمئة)، وثمة تشوهات في قطاعات الاقتصاد، وضعف في الاستثمار، وتدني في الإنتاجية. وقد تحدثت تقارير التنمية الإنسانية العربية عن أن الوطن العربي يعاني اختلالات جوهرية تتمثل في النقص في الحرية والمعرفة والتنمية وتمكين المرأة (١٨).

وعلى الصعيد الاجتماعي، يمكن بسهولة ملاحظة كيف تريفت المدن، ولم تتمدين الأرياف، إذ تضخمت المدن كثيراً، بسبب تزايد عدد السكان، ولا سيما بسبب الهجرة غير المنظمة من الريف، حيث تحولت إلى مجرد مراكز أو سوق عمل كبيرة، وسوق استهلاكية، وحيث تتوسع ضواحي الفقر باستمرار، باعتبارها بمثابة مستودعات كبيرة للأيدي العاملة. مثلاً، فقد " ارتفع عدد سكان الحضر في بعض الأقطار العربية إلى ٧٧ بالمئة في العراق، و ٩٠ بالمئة في لبنان، ما أدى إلى هيمنة العقل الريفي القبلي بأعرافه وأنماطه السلوكية وتقاليد البادية المتخلفة داخل المجتمعات المدنية، التي كان يجب أن تكون القاعدة لنشوء مجتمعات مدنية عربية بالمعنى الحداثي للكلمة" (١٩).

من جهة أخرى، فإن انتشار الفقر في المدن، وازدياد نسبه كثيراً بالقياس إلى السابق، ولا سيما مع التحولات الاقتصادية المتمثلة بالخصخصة، وتراجع الدولة عن دورها كأكبر مشغل لليد العاملة، أدى إلى تزايد نسبة البطالة، ووجود أعداد كبيرة من المواطنين، وضمنهم خريجي جامعات، عاطلين عن العمل، كما أدى إلى تعزيز ظاهرة الهجرة إلى الخارج، مع كل التداعيات السلبية الناجمة عن ذلك. وفاقم من ذلك تراجع الدولة عن كثير من التقديمات الاجتماعية التي تدعم الفئات الفقيرة، وعن الخدمات الاجتماعية، ولا سيما خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية.

نتيجة ذلك كله، فقد افتقدت المدن روحها المدنية، وعلاقات المدينة، فتراجعت الأنشطة الثقافية، وفرغت دور السينما، وتلاشى النشاط المسرحي، وتآكل النشاط الحزبي، وخبث روح الحياة الجامعية بخواء الحركة الطلابية، وانحسر كثيراً دور النقابات، والمنظمات الشعبية، وأخذت العلاقات تنبني على أساس الانتماء أو التقرب والترلف لأحزاب السلطة، للوصول السريع إلى المراكز، أو لتعزيز المكانة المادية والمعنوية من جهة، أو لصالح الانكفاء، وإدارة الظهر لقضايا المجتمع من جهة ثانية. وكانت النتيجة غيبوبة المجتمع أو موته.

بناء على كل هذه التطورات، فقد فقدت المدن العربية وضعها كحاضن للطبقة الوسطى التي لم تختف، وإنما تحولت وتغيرت من طبقة كانت تتعش من التعليم والثقافة والفن، ومن النشاط الاقتصادي، إلى طبقة تتعش من الأنشطة التقنية، وإدارة الشركات والعمل في المقاولات والسمرسة بمختلف أشكالها، بينما كانت الطبقة الوسطى القديمة، في غالبيتها، تمتلك ثقافة سياسية وطنية أو قومية أو ديمقراطية، وتنتمي إلى أحزاب ومنظمات نقابية وشعبية.

وكانت " الطبقة الوسطى اضطلعت بدور بالغ الأهمية في النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مختلف الأقطار العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكان لها دورها المشهود في التصدي لقوات الاحتلال الأجنبي، وفي جهود التحديث والسعي من أجل الديمقراطية وتطوير الثقافة الوطنية. وخرجت من صفوفها كل التيارات الفكرية والقوى السياسية المعاصرة : قومية ولبيرالية وإسلامية واشتراكية " (٣).

في مقابل ذلك، فإن الطبقة الوسطى الجديدة تجد نفسها في دائرة ثقافية خارج هذه المعادلات، على الأغلب، وفق التنميط الاقتصادي والتقني والإداري الذي تحتله، حيث تغلب عليها النزعة الفردية، وتجاوز الهموم الاجتماعية والسياسية، والشعور بالانتماء إلى النطاق الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي للعولمة. ويمكن الاستدلال على ذلك من واقع أن غالبية الأحزاب العربية برزت في الأربعينيات والخمسينيات، وازدهرت في الستينيات بفضل حاملها الاجتماعي المتمثل بالفئات الوسطى، التي كانت تتمتع، في حينه، بقسط وافر من التعليم والثقافة والمستوى المادي، إلى جانب الطموح في الارتقاء على المستويين السياسي والاجتماعي. وقد انتعشت هذه الفئات بفضل مشاريع التنمية، وازدهار النشاط التعليمي والثقافي والفني .

أما انحسار مكانة الطبقة الوسطى، وتحولها، منذ منتصف السبعينيات، فيمكن إحالته إلى إجهاض عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغليب مظاهر السلطة على سلطة الدولة، واستشراف ظواهر الفساد وسوء الإدارة وتهميش القانون والأحزاب والمشاركة الشعبية، بالترافق مع إهمال التطور العلمي ونظام التعليم، والانصراف عن أية محاولة للتكامل الاقتصادي العربي. وبهذا المعنى، فإن أقول الأحزاب العربية كان تحصيل حاصل لأقول الدور القديم للفئات الوسطى، واجهاض مشروعات التنمية، وضمن ذلك مشروع بناء دولة المواطن أو دولة المؤسسات والقانون.

في هذه الأحوال، من الطبيعي أن الحيز الاجتماعي (الجماهيري)، الذي اجتذبه أو حرّكته هذه الفئات، بات خارج المعادلات السياسية، أو تحول إلى قوة مهمشة وسلبية، أحياناً، وهو ما يمكن ملاحظته في الاستنفار الذي يحصل على خلفيات عشائرية أو طائفية أو إثنية، تعكس التحيزات العصبية للانتماءات والثقافات القبلية والقديمة، كما يحصل في لبنان والعراق والسودان وفلسطين.

إن المؤشرات المذكورة جد مهمة لتبين الارتباط الوثيق بين المشاركة والفاعلية السياسية، وبين مستوى التعليم والوعي الاجتماعي والاكتفاء المعيشي، إذ إن تفشي الجهل والفقر والعوز للحاجات الأساسية، ونقص الحرية، والخوف من المستقبل، والشعور بالدونية تجاه السلطة، والافتقار إلى آليات الحوار والتواصل، تؤدي إلى ركود المجتمعات، وإضعاف الحراك الاجتماعي والثقافي والسياسي فيها، ما يعني أن الفقر والامية والمجتمع التقليدي والهيمنة السلطوية الشمولية هي عوائق أساسية أمام محاولات إنتاج مجتمع حيوي واع لذاته وحقوقه، يشارك في السياسة، ويكون له أهميته ودوره في التفاعلات السياسية.

وقد كان الكواكبي على حق حين اعتبر أن " فكرة الحرية والموت في سبيلها هو أساس وعي النبيل العاقل المدافع عن الكرامة، فيما تمرد العوام تمرد آني، ويأتي لأسباب مخصوصة مهيّجة فورية " (٢١).

وفي الواقع، فإن غالبية المواطنين لا يكادون يعرفون شيئاً عن العمل العام، وهم بعيدون كثيراً عن الاشتغال بالسياسة أو بالعمل الحزبي، أو حتى العمل النقابي، فضلاً عن أنهم يلهثون وراء لقمة العيش وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحل مشكلاتهم الفردية، أكثر من انشغالهم بالقضايا العامة والقضايا المصرية، ومن ضمنها قضية الصراع العربي- الصهيوني.

هكذا، فقد أخفق الخطاب السياسي الجماهيري العربي في مجالات عديدة: فهو " أخفق أولاً في استيعاب مقولات الفرد والحرية الفردية والمساواة السياسية والاجتماعية والاعتراف بالآخر والتعددية. وأخفق ثانياً في التصدي للعوامل التكوينية، الإثنية والطائفية والقبلية والعشائرية، القائمة في المجتمع العربي. وأخفق ثالثاً في مواجهة الدولة التسلطية العربية التي حاصرت المجتمع بممارساتها الفوقية، وأجهضت إمكانيات قيام مجتمع مدني مستقل " (٢٣).

٤- الإشكالية المتعلقة بالاحتلالات والتدخلات والضغوط الخارجية

من المعروف أن قضية فلسطين، والصراع العربي- الإسرائيلي بكل تداعياته ومظاهره، والاحتلال الأمريكي للعراق، والسياسات الأمريكية الرعناء في المنطقة، تسهم في تكريس التوترات في المنطقة العربية، وتعيق التطورات فيها على مختلف الصعد. وهذه الأوضاع عززت، ولو بشكل غير مباشر، نزعة السلطة في البلدان العربية، وفرضت إبلاء الصراع العربي- الإسرائيلي الأولوية على قضايا التنمية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وباعتبار أن هذا الموضوع قد شغل حيزاً كبيراً في الكتابات السابقة، فلن أتوسع فيه.

ثانياً : إشكاليات المشاركة في الممارسة السياسية

يستنتج من كل ذلك أن ثمة تعقيدات وعوامل ومعوقات كثيرة تحيط بمستوى وعي الجماهير، لذاتها ومحيطها، وقدرتها على المشاركة السياسية، وضمن ذلك التعبير عن نفسها. لكن السبب الرئيسي، أو المتحكم بهذه العمليات كلها، ينبع من واقع الدولة التسلطية في المنطقة العربية، وهذا ما يمكن تبيينه في مجال الممارسة السياسية في الجوانب الآتية:

١- إن الدولة التسلطية، بألياتها وممارساتها ووسائل دعائها، عملت على " شيوع ثقافة الخوف في أوساط الشعوب العربية ، والإحجام عن التعبير عن الرأي ، أو عن المشاركة في الشؤون العامة، والابتعاد بقرار واضح عن السياسة ، التي بات ينظر إليها على أنها من خصوصيات الدولة والنخبة الحاكمة. وبهذا المعنى ، فإن مفاهيم الدولة والمواطن والحكومة ومسؤولية وحقوق كل منهم لا تزال غير واضحة، خاصة بالنسبة إلى المواطن الذي يشعر بغموض ورهبة إزاء الدولة ... وان أقصى ما يطمح إليه في غالب الأحيان هو أن يترك في حاله من قبل الدولة والحكومة ، لا أن يناقسهما في السياسة والشؤون العامة " (٢٣) ، ما دفع ياسين الحافظ ، قبل ثلاثة عقود، إلى الحديث عن " الكتلة الهامدة " في الأمة، حيث الشعور بالرعية إزاء الدولة هو الغالب لدى القسم الأكثر تأخرًا من الأمة، وحيث الشعور بالمواطنة لدى القسم الأقل تأخرًا لم يصل في حدته إلى مستوى عنيد وقاتلي (يتخذ في حالة الرفض طابع عزوف أو انطواء، وفي حالة القبول طابع تأييد ، لا طابع مشاركة) (٢٤).

٢- إن الدولة التسلطية التي أعاققت الاندماج الاجتماعي ، وأخرت تطور البنى الاجتماعية، وعطلت مسار الحدائث في المجتمع، تعاملت بنوع من الازدواجية مع العصبية أو البنى القديمة، فمن جهة جيّرت هذه البنى لصالحها، ومن جهة ثانية عملت على السيطرة على التطورات داخلها، كما أنها ظلت في مختلف الأحوال تتعامل معها بعقلية " العصا والجزرة " . وبدورها ، فإن هذه البنى عملت على التكيف مع هكذا دولة، بما في ذلك تملقها، لتعزيز مكانتها (لاحظ علاقة مثل هذه الدول بالطوائف الدينية والأقليات الإثنية).

وبحكم أن لكل ظاهرة نقيضها، فإن تغوّل الدولة، وهيمنتها الشمولية على المجتمع، نتجت منه ظواهر اللامبالاة، وغياب الوعي الجماعي، إضافة إلى تدني مفاهيم المسؤولية الفردية والحق والواجب، في العلاقة مع الدولة، وتنامي " نفسية وذهنية الولاء لكيانات ما قبل الدولة ، مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني . وهي مظاهر تشير من الناحية العامة إلى وجود خلل في شرعية الدولة العربية الحديثة" (٢)، كما تشير إلى تولد مشاعر عدم الانتماء إليها، وعدم الشعور بواجب الدفاع عنها. وقد شهدنا كيف انهار النظام العراقي بأحزابه ، ومنظّماته، وأجهزته الأمنية، وجيشه ، في مواجهة الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق (٢٠٠٣) ، وكم بدت السلطة العراقية رخوة وهشة إزاء الخارج، في حين أنها كانت قوية ومتجبرة إزاء الداخل !

٣- لم تتحكم الدولة التسلطية بالمجتمع عبر إشاعة ثقافة الخوف من السلطة فقط ، ولا عبر تفكيك بنى المجتمع واعاققة الاندماج الاجتماعي فحسب، ففضلاً عن هذا وذاك ، فإن هذه الدولة استطاعت فرض سطوتها عبر إشاعة آليات وعلاقات قائمة على الفساد والإفساد، وهذا ركن أساسي، في وسائل السيطرة والهيمنة على المجال الاجتماعي.

فإذا كان الركن الأمني ينمّي مشاعر الخوف إزاء السلطة، وإذا كان الركن الأيديولوجي يبرر أو يجمل ممارساتها وادعاءاتها، فإن علاقات الفساد تؤمن الركن الاقتصادي للسلطة. فعبّر هذه العلاقات يتم خلق طبقة واسعة من المواطنين التي تستفيد من الواقع القائم، وتصبح بمثابة منتفعة منه، وبالتالي حارسة له.

هكذا، وبحكم الطابع الأحادي للدولة التسلطية العربية، فقد تراجعت الحياة السياسية، وبالتالي انحسرت كثيراً مكانة الأحزاب العربية (الوطنية والقومية واليسارية) التي خارج السلطة، باستثناء التيار الديني والأحزاب الطائفية أو المذهبية (لعوامل مختلفة)، حتى إنه بالكاد ملاحظة أن ثمة انتساباً إلى هذه الأحزاب. وهذا ما يمكن ملاحظته في معظم البلدان العربية.

في فلسطين، مثلاً، حيث الانخراط في السياسة أعلى من أي مكان آخر، فثمة استقطاب حاد في المجتمع الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس، الأولى في السلطة، والثانية تتمتع بوضع سلطوي، فضلاً عن كونها تنتمي إلى تيار الإسلام السياسي، في حين انحسر كثيراً دور المنظمات الأخرى اليسارية والوطنية، وهذا ما بينته نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٦ (٢٦).

إن ما ينطبق على الأحزاب ينطبق كذلك كثيراً على النقابات، والمنظمات الشعبية التي تأكل دورها، وتراجعت مكانتها، وضعف تمثيلها، إن بسبب انصرافها عن مصالح الفئات التي تمثلها، أو بسبب تبعيتها المتفاوتة للسلطات. وكانت الأحداث السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية، في العقدين الأخيرين، قد بينت تأكل مكانة الأحزاب والتيارات السياسية العربية عموماً، ولا سيما منها التيارات الماركسية والقومية والوطنية، كما أظهرت، أيضاً، انحسار دور الجماهير التي تتوسلها تلك الأحزاب في نشاطها التغييرية.

وإذا كان ثمة عوامل موضوعية لهذا المسار التراجعي، منها تسلط الدولة، وضعف التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، في المجتمعات العربية، فثمة أيضاً عوامل أخرى ذاتية، تنبع من بنية الأحزاب العربية ذاتها، وطريقتها في العمل، ونمط علاقاتها الداخلية.

ومن الواضح أن قسماً كبيراً من المسؤولية عن تراجع هذه الأحزاب، يرجع إلى خلوها من أي تجديد فكري أو تنظيمي، وغياب الحراك الداخلي فيها، بسبب تعطيل الحياة الديمقراطية الداخلية، وتحول القيادة فيها إلى سلطة، بالمعنى الحرفي للكلمة، وضمنها سيادة السلطة الأبوية، وتفشي علاقات القرابة والمحسوبية فيها، على حساب الكفاءة والنضالية. وبسبب ارتهاؤها لوصفة المركزية الديمقراطية التي هي بدورها وصفة لتكريس عبادة الفرد من الناحية التنظيمية، وسيادة التبذد الذهني من الناحية الفكرية، ووسيلة لحجب الجمود والفشل في حيز الممارسة السياسي. وهذا كله يفسر الإخفاق السريع الذي منيت به هذه الأحزاب، سواء في الحفاظ على مكانتها أو في القيام بالدور التاريخي الذي زعمت أو توهمت أنها تتمثله، في المجتمعات التي تعمل فيها.

وأيضاً، يمكن إحالة تراجع الأحزاب العربية وتآكلها إلى أن هذه الأحزاب انشغلت، على الأغلب بالقضايا الكبرى (التحرير والوحدة والاشتراكية)، ولم تول قضايا التعليم والصحة والخدمات، والحريات الفردية، والنضالات المطلوبة، مكاناً لائقاً في اهتماماتها، لتربية الجماهير، وترقية قدراتها الكفاحية، باعتبار كل ذلك قضايا صغيرة وثانوية، لا ينبغي أن تشغلها عن القضايا الكبيرة. لذلك عندما حانت لحظة الحقيقة، خلت ساحة السياسة العربية ليس من الأحزاب فحسب، وإنما من الجماهير أيضاً.

وهذه الأحزاب، على الأغلب، لم تشغل ذاتها بالبحث في واقع الغالبية العظمى من المواطنين الذين لا يكثرث معظمهم للعمل العام، ولا يهتمون بالسياسة أو بالعمل الحزبي، بل تهمهم لقمة العيش وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وحل مشكلاتهم الفردية، أكثر من القضايا العامة والقضايا

المصرية، ومن ضمنها قضية الصراع العربي- الصهيوني ؛ علماً أن هذه القضية الجامعة نالت قسطاً أكبر من اهتمام المواطن العربي.

المشكلة، أيضاً ، أن هذه الأحزاب، وعلى رغم كل صروف الدهر، لا تبدو على درجة من التواضع والإحساس بالمسؤولية إلى درجة تجعلها مستعدة لمراجعة أوضاعها وتجديد بناها ووسائل عملها وشعاراتها وأولوياتها، لا بل إنها على عكس ذلك، فهي تحيل أوجه قصورها إلى الظروف الموضوعية وتخلف الجماهير وضعف الإمكانيات (!).

وهي في ذلك تتجاوز حقيقة أنها هي بالذات كانت تتجاهل هذه الظروف وتستعين بها بمبالغاتها بدور العامل الذاتي المفترض، كما إنها هي بالذات التي كانت تزعم أنها تمثل إرادة الجماهير وطموحاتها لتغطية روح الوصاية على الجماهير. وبالنسبة إلى الإمكانيات، فهذه الأحزاب طالما استهترت بموازن القوى، باعتبار أن العملية التاريخية هي عملية انقلابية إرادوية وانعكاس لرغبات السلطة الحزبية، فطرحت مهمات وشعارات بدت دائماً أكثر بكثير من قدراتها ومن إمكانياتها، فضلاً عن أنها تسنمت طرح القضايا الكبرى مستهترة بجوهر عملية التغيير التي هي عملية تراكمية مركبة وتدرجية، تبدأ من القضايا "الصغرى"، وصولاً إلى تحقيق القضايا الكبرى.

أخيراً، لا شك في أن معظم الأحزاب مالت في المراحل الأخيرة، بسبب تغوّل السلطة، وضعف الحركة الجماهيرية، نحو تملق السلطات، وإنتاج وعي مزيف وغير لائق، وقبلت بموقع الدونية في علاقات وامتيازات النظم الحاكمة، ما فاقم من أزمته، ومن أزمة تمثيلها الجماهير، ومن شرعيتها.

ويمكن القول إن الأحداث بينت إخفاق مقولة الدور التاريخي (الثوري أو الانقلابي) للحزب، وتآكل مفهوم الحزب/ الطليعة الذي يفترض نفسه وكيلاً عن الشعب ووصياً عليه ، ونهاية للعقلية الثورية التي تحرق المراحل، وكان انهيار الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (السابق) وفي غيره من الدول دليلاً على ذلك . كما يمكن أن ندلل على ذلك ، في تجربتنا العربية، مثلاً ، بانهاية تجربة الحزب الاشتراكي في اليمن الديمقراطي بالشكل المأساوي الذي انتهى إليه. أما في لبنان، فقد عبرت هذه الظاهرة عن نفسها بتآكل نفوذ الأحزاب السياسية لصالح الأحزاب الطائفية و بطاركة الطوائف وأصحاب المال وذوي السلطات. هذا في حين أن تداعيات الوضع العراقي ما زالت أمامنا بعد انهيار السلطة وحزبها.

وتعكس مؤشرات المشاركة السياسية في الانتخابات التي تجري في وطننا العربي ، وهي أقرب إلى استفتاءات أو انتخابات معلبة ، ظاهرة اللامبالاة والسلبية في المجتمعات العربية ، إزاء المشاركة السياسية. فقد أصدرت جماعة تنمية الديمقراطية ، في مصر، في العام ١٩٩٧، تقريراً جاء فيه : أن ٨٨ بالمئة من الشعب المصري لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية ، وأن ٦٧ بالمئة منهم ليس لديهم أي اهتمام بالأمور السياسية ، وأن ٥٢ بالمئة ممن لهم حق القيد في الجداول الانتخابية مقيدون، وأن ٢٠ بالمئة فقط يشاركون في الانتخابات. أما تقرير التنمية البشرية للعام ١٩٩٩، فيشير إلى أن نسبة المشاركين في التصويت للانتخابات قد بلغ في : لبنان ٤٤ بالمئة ، الأردن ٤٧ بالمئة، مصر ٤٨ بالمئة، في العام ١٩٩٥. ومثلاً ، ففي انتخابات مجلس الشعب المصري التي جرت في العام ٢٠٠٠، ومن بين ٢٤.٢ مليون ناخب مقيد في جداول الناخبين، لم يشارك في الانتخابات سوى خمسة ملايين و ٦٥٦ ألف ناخب فقط، ولم تتجاوز نسبة المشاركة ٥. ٢٤ بالمئة (٢٧) . وقد تكرر الأمر في الانتخابات التي جرت عام ٢٠٠٥، فإن عدد المشاركين في تلك الانتخابات لم يتجاوز ربع عدد المسجلين في قوائم الاقتراع، أي أن نحو ٨ ملايين فقط ذهبوا إلى لجان الاقتراع وأدلو بأصواتهم (٢٨). وهذا نموذج عن واقع "الانتخابات" في البلدان العربية. في مقابل ذلك، تجد أن المشكلات والعصبيات في المجتمعات العربية بلغت أوجها،

وصرفت هذه المجتمعات عن مواجهة التحديات الحقيقية التي تواجهها في الداخل وفي الخارج ؛ وهو ما يحصل، مثلاً ، في فلسطين، ولبنان، و العراق، و السودان ان (٢٩).

ويستنتج من ذلك أن "المجتمع العربي، بوضعه الحالي، وباختلالاته البنيوية العميقة، لا ينتج أفراداً ومجموعات ذات وعي موضوعي بالقضايا المحيطة بهم ، بل هو ينتج وعياً مزيفاً لا يمكن أن يكون فعالاً بأي حال من الأحوال... كأنما تنامي في اللاوعي العام شعور مفاده أن مجرد متابعة الأحداث الساخنة والتنفيس عن الغضب المحتقن إزاءها هو نوع من المشاركة الفعلية في الاحتجاج (أو المقاومة) " (٣٠). وهذه هي للأسف ، وبكل صراحة ، حال الجماهير العربية في معظم البلدان العربية، إبان التطورات التي شهدتها المنطقة العربية في العقود، وخصوصاً في السنوات، الماضية. وهي حال طالما حاولت الخطابات العربية التغطية على حقيقتها المرة.

في ظل هذه الأوضاع بات الإنسان العربي في وضع " تحل السلع والأشياء والمقتنيات والولاءات السطحية، وامتع اللهو العابر، روحه وفكره. إنه يشعر إنما ليس بوجوده ، بل بالتراكم حوله. يقيم علاقات، ولكنها على الأغلب، وفي جوهرها، أقرب إلى علاقات الحذر والاحتياط والذعر.. إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته. إنه محاصر ودائرة الحصار تضيق باستمرار، فيضطر يائساً للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة، وتحسين أوضاعه المعيشية المادية، لا الإنسانية. وتتصل بحالة الاغتراب هذه مشكلات التفكك الاجتماعي والسياسي وخلخلة القيم . هناك إذاً أوضاع تحيل العربي إلى كائن مغترب عن نفسه ومجتمعه ومؤسساته وتضطره لأن يساوم ويتكيف مع واقعه الأليم بدلاً من العمل على تغييره " (٣١).

في كل ذلك، فإن المطلوب من الخطاب العربي قول الحقائق كما هي، ومهما كانت، لأن العمل لتغيير الواقع، يفترض أولاً معرفته كما هو، وتشخيص حالته كما هي ، لا معرفته بالطريقة التي نريد، وتشخيصه على الصورة التي نرغب فيها، فذلك سيؤدي إلى إعادة إنتاج الواقع البائس لا تغييره، أو تطويره.

هكذا، وبدلاً من التمرس عند مفهوم " الجمهور " ، أو " الجماهير "، ينبغي التحول نحو نقد هذا المفهوم، أي نقد التعاطي معه باعتباره بديهية، بما في ذلك نقد التجربة السياسية العربية التي تعاطت مع الجماهير دون إدراك واقعها، ودون أية تشخيص للعوائق التي تقيد حركتها.

ولا شك في أن هذا الأمر يفترض، أيضاً ، تجاوز مفهوم الجمهور، أو الجماهير، إلى مفهوم الشعب الذي يعبر عن مستوى أرقى من ناحية مدنية وحدائية، وعن مستوى أعمق من حيث الاندماج الاجتماعي والانتماء الوطني والمصلحي. لكن هذا الأمر يحتاج إلى مزيد من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومأسسة وقوننة النظم السياسية السائدة، وارساء التحول إلى دولة المواطنين .

هوامش

- (١) ياسين الحافظ، اللاعقلانية في السياسة العربية: نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ٦-٧.
- (٢) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٥ و ٩٢٠.
- (٣) أحمد برقاي، "مفهوم المتمجد والمستبد في كتاب "طبائع الاستبداد"، " ورقة قدمت إلى: تيار الإصلاح الديني ومصانره في المجتمعات العربية (ندوة)، إشراف ما هر الشريف وسلام الكواكبي (دمشق: المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، ٢٠٠٣)، ص ٢٨.
- (٤) راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة، عالم المعرفة؛ ٢٦٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠١)، ص ٩٧.
- (٥) في هذا الإطار، انظر: بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، هشام شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)؟ حسن توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) " خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، وعزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).
- (٦) عبد الإله بلقزيز، "الدولة التي لا مناص منها،" النهار، ١٠ / ٤ / ٢٠٠٨.
- (٧) تركي علي الربيعو، "الدولة والمجتمع العربي،" الحياة، ١٦ / ٣ / ٢٠٠٦.
- (٨) خالد غزال، "تغليب السلطة على الدولة في العالم العربي،" الحياة، ١٣ / ٦ / ٢٠٠٦.
- (٩) كرم الحلو، "مقدمات وأفكار في الدولة التسلطية العربية،" السفير، ١٠ / ١ / ٢٠٠٧. في هذا الإطار، أيضاً، يقول قسطنطين زريق: "يسود الاعتقاد أن أسباب التخلف في المجتمعات العربية تتجلى في وضعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أنا أعتقد أن هذه الأوضاع ظاهرية، إنما هناك مشكلات أساسية. ففي مسألة تغييب الشعوب، نلاحظ تراجعاً في الممارسة الديمقراطية، والشعوب تحولت إلى رعايا، تتحمل أعباء الحكام. كما إنني ألاحظ غياب القضايا. في الماضي كانت الوحدة العربية مثلاً، تشكل قضية، فلسطين كانت قضية تهز الجماهير، قضية استقلال الدول العربية كانت هماً. اليوم تراجع هذه الاهتمامات الكبرى وتحول اهتمام الناس إلى السياسات الداخلية الصغيرة، والمسائل الهامشية، على حساب قضية الإنسان، والتحرر والتقدم. وأعزو هذا التراجع إلى غياب التوجه العقلاني في وعي المسائل الكبرى وطرق مواجهتها. العقل العربي في سبات، وهو مخدر وغير فاعل! أما القيم فتكاد تكون معدومة، خصوصاً على مستوى القيادات والتعاطي بينها وبين الشعوب. ولم يعد هناك حد فاصل بين الحلال والحرام. أصبحت المادية والبراغماتية القيمة الرئيسية، وتقدمت المطامح الفردية على محاولة بناء الأوطان. مجتمع لا تسوده الأخلاق والعقلانية ليس مجتمعاً صحيحاً قابلاً للتقدم والتطور والحياة." مقابلة. نقلاً عن: الحياة، ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٨.
- (١٠) بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ص ٩٢٣.
- (١١) سعيد زيداني، "إطالة على الديمقراطية الليبرالية،" المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٥ (أيار/ مايو ١٩٩٠)، ص ٤-٢١.
- (١٢) بركات، المصدر نفسه، ص ٣٣-٣٤.
- (١٣) شرابي، البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر، ص ٢٢.
- (١٤) غزال، "تغليب السلطة على الدولة في العالم العربي."
- (١٥) انظر: بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ص ٧٥.
- (١٦) عبد الإله بلقزيز، "الفتن والحروب الأهلية إكسسوارات تقليدية واخراج معاصر،" الحياة، ٧ / ٤ / ٢٠٠٨.

- (١٧) بشارة، في المسألة العربية : مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص ١٢٩ .
- (١٨) تقارير التنمية الإنسانية العربية.
- (١٩) كرم الحلو، "إشكالية المجتمع المدني المتجددة في الخطاب العربي المعاصر، " السفير، ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٨
- (٢٠) عبد الغفار شكر، " الطبقة الوسطى والمستقبل العربي، " مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار، على الموقع <http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?t=4&aid=22987>
- (٢١) برقأوي، " مفهوم المتمجد والمستبد في كتاب "طبائع الاستبداد"، " ص ٣٣ .
- (٢٢) الحلو، "إشكالية المجتمع المدني المتجددة في الخطاب العربي المعاصر".
- (٢٣) خالد الحروب، " هل يمكن إثارة اهتمام السياسات العربية بقضايا المنطقة؟، " شؤون عربية، العدد ٢٧ ١ (خريف ٢٠٠٦)، ص ٧٨-٨٧ .
- (٢٤) الحافظ، اللاعقلانية في السياسة العربية : نقد السياسات العربية في المرحلة ما بعد الناصرية، ص ١٧ .
- (٢٥) أشواق عباس، " الأزمة البنوية للدولة العربية المعاصرة، " الديموقراطية (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية) (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦) <http://democracy.ahram.org.eg>
- (٢٦) لمزيد من الإطلاع على الانتخابات التشريعية الفلسطينية، انظر: ماجد كيالي، "الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، " مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٣٩-٤٢ .
- (٢٧) الشرق الأوسط، ٢ / ١ / ٢٠٠٤ .
- (٢٨) السفير، ٢٨ / ٣ / ٢٠٠٨ .
- (٢٩) خذ مشكلة جامع الناصرة في مناطق ٤٨، حيث اندلع الخلاف بشأن قطعة أرض بين أهل الناصرة (مسلمين ومسيحيين (كنموذج) ، أيضاً فقد شهدنا كيف إن مظاهرات عمال المحلة الكبرى ظلت معزولة، ولم تستوجب تفاعل جماهير المجتمع المصري . كذلك شهدنا كيف جبرت التظاهرات لإسقاط حكومة أبو مازن (٢٠٠٤) ما اضطره إلى الاستقالة، وفي ما بعد بات زعيماً لفتح التي كانت أسقطته بدعوى أنه بمثابة "كارازاي " في فلسطين.
- (٣٠) الحروب، " هل يمكن إثارة اهتمام السياسات العربية بقضايا المنطقة؟ " .
- (٣١) بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات، ص ٩٢٠-٩٢١ .